جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الماستر
تخصص قانون أعمال

ملخـــص لمجموعـة محاضرات على الخط موجهة لطلبـــة السنـة الأولـى ماستـر قانـون أعمال

الأستاذة كريمة أمزيان

المعامل: 01

مقياس الوقاية من الفساد ومكافحته

الرصيد: 01

السداسي الثاني

الموسم الجامعي 2024/2023

cours en ligne univ-Eltarf

المحاضرة رقم (03): مدخل للفساد

أسباب الفساد وآثاره

تابع../..

رابعا– أسباب وآثار انتشار الفساد

تختلف الأسباب المؤدية إلى تفشي الفساد وانتشاره في البلدان النامية ومنها الجزائر عنها في الدول المتقدمة، رغم أن طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، كما أن للفساد آثار وخيمة على جميع الأصعدة والمجالات.

1– أسباب الفساد:

إن للفساد ارتباط وثيق بالفرد وبالإدارة العامة أو المرفق العام، فله ظروف مشجعة ومحفزة وأخرى مقاومة أو رافضة، ولاشك أن الدول والأنظمة المتطورة في نظمها وأساليب عملها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تدار من قبل قيادة ذات كفاءة ومخلصة، أقدر على حماية ذاتها من التلوث بالفساد من الأنظمة والدول المتخلفة في إدارتها ونظمها.

ولقد تناولت العديد من الدراسات أثر العوامل المختلفة على جميع الأصعدة على انتشار الفساد داخل الدول والأنظمة المختلفة، وانتهت إلى حصر الأسباب والمنافذ التي تعد مناخا مناسبا للفساد أو تبعث عليه أو تمهد له وذلك كما يلي:

أ– على المستوى الفردي: تعود أسباب الفساد وانتشاره بالدرجة الأولى إلى الفرد والنفسية الفردية وتتعدد العوامل والأسباب الشخصية التي تساعد الفرد وتدفعه إلى ارتكاب بعض صور الفساد وهذه الأسباب قد تكون موروثة أو مكتسبة، كالحاجة الاجتماعية والرغبة في الربح، والعادة السلوكية، الطمع، القيم الثقافية الموروثة، تدني المستوى الأخلاقي والقيم الدينية، التقليد...

ب– على المستوى المجتمعي: هناك العديد من العوامل والأسباب التي تتداخل في خلق بيئة عمل تساعد على انتشار الفساد داخل المجتمع الواحد على مستوى العديد من الأصعدة نذكر منها ما يلي:

✓ **على الصعيد السياسي:** هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تفشي الفساد على الصعيد السياسي كضعف الآليات الديمقراطية، ضعف آليات الرقابة، تحكم النخب، ضعف الحريات المدنية والسياسية، نقص الشفافية، ضعف آليات حقوق الإنسان، عدم الاستقرار السياسي، فساد الانتخابات، الاستيلاء على الدولة من قبل المتنفذين واستعمال مقدراتها لمصالحهم الشخصية..إلخ

cours en ligne/univ-Eltarf

✓ **على الصعيد القانوني والقضائي**: هناك العديد من الأسباب القانونية والقضائية التي ينفذ من خلالها الفساد في الدول العربية وعلى رأسها الجزائر، ومن بين الآليات والأدوات التي توفرها المنافذ القانونية والقضائية للفساد منها:

– **ضعف التشريعات أو ضعف شفافيتها**: وذلك مرده التسرع في إصدار تشريعات كثيرة خاصة تلك المتعلقة بالإدارة العامة، وأيضا عدم وضوح القوانين في حالات أخرى بسبب جمودها وقصورها في الكثير من الأحيان.

– **فساد الجهاز القضائي**: ويظهر ذلك في تعطيل وعدم تطبيق القوانين، تعقيد إجراءات التقاضي من خلال تمسك الإدارة القضائية والأمنية بالإجراءات الروتينية المعقدة والتقليدية، القضاء غي العادل فساد الضبطية القضائية..

✓ **على الصعيد الإداري والمؤسساتي**: هناك العديد من العوامل والأسباب التي تتداخل فـــي خلق بيئة عمل تساعد على انتشار الفساد الإداري داخل المرافق العامة نذكر منها:

– **البيروقراطية**: من خلال تعقد الإجراءات الإدارية والميل نحو المركزية وعدم تفويض صنع القرارات، غياب الشفافية في الإجراءات الحكومية، غياب المساءلة الإدارية وضعف الرقابة، تضخم الجهاز الإداري، نقص المعرفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية..إلخ

– **الفساد الإداري**: عدم تناسب السلطة والمسؤولية في الجهاز الإداري، عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في الإدارة العامة بسبب تداخل العوامل السياسية في الاختيار والتعيين خاصة بعض الوظائف الحكومية، وكذا عدم المساواة في تقلد الوظائف العامة وإتاحة الفرصة لفئات على ساب أخرى، تخلف القيادات الإدارية وفسادها..إلخ

✓ **على الصعيد الاقتصادي والدولي**: تلعب الظروف والعوامل الاقتصادية المتردية دورا كبيرا باعتبارها أحد الدوافع والأسباب وراء ظهور الفساد الإداري في الدول النامية، ومن بين المؤيدين للتفسير الاقتصادي للفساد نجد كليتجاود (Klitgard) والذي وضع معادلة للفساد تتضمن المكونات الأساسية للفساد:

الفساد = الاحتكار + القدرة على التصرف – المساءلة

ويمكن إجمال الأسباب الاقتصادية والدولية للفساد عموما في سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية على السكان، البطالة والفقر وتدني القدرة الشرائية، ضعف الرواتب وعدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات المعيشة، المنافسة غير المشروعة، الاحتكار وسياسة إغراق الأسواق، ضعف حوكمة الشركات والاتجاه نحو إبرام الصفقات مع الشركات المتعددة الجنسيات وما

cours en ligne/ univ-Eltarf

يستتبعه من دفع رشاوى وعمولات وتجسس اقتصادي للحصول عليها، وما يزيد ويسبب في انتشار الفساد وانتقاله من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي ظهور المحاباة السياسية والسعي نحو كسب الولاءات الدولية، وضعف الرقابة الدولية...إلخ

✓ **على الصعيد الاجتماعي والثقافي:** تعتبر العوامل الاجتماعية من أهم الأسباب المؤثـــرة في انتشار الفساد في مختلف الدول النامية حيث يجمع علماء الاجتماع أن البيئة الاجتماعية المحيطة لها تأثير مباشر على تصرفات الفاسدين.

فالمجتمع المتخلف وعلاقات أفراده السلبية وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على المنظمات من خلال التعاملات اليومية، كما أن التركيبة الاجتماعية والتنشئة الأسرية لدى أغلبية المواطنين وأخلاقهم وقيمهم الفطرية والدينية لها علاقة وثيقة بانتشار الفساد والمفسدين.

ومن مجموع الأسباب والعوامل الاجتماعية والثقافية المشجعة لانتشار الفساد ما يلي: ضعف المجتمع المدني، ضعف الصافة ووسائل الإعلام، توظيف الانتماءات الأسرية والقبلية والطائفية في المعاملات الرسمية، ضعف المهنية والاحتراف، ضعف الحق في المعرفة وأساليب التحقيق، انتشار الجهل وتدني المستوى التعليمي الثقافي للأفراد. تفشي ثقافة الفساد، تمجيد الفساد وتهميش المستقيمين..إلخ

2- آثار الفساد

للفساد آثار سلبية وخيمة على جميع الأصعدة والمجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو اجتماعية، فهو وإن جني من ورائه بعض المنحرفين إداريا كسبا، إلا أن الآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع أكثر بكثير من الفوائد التي يجنيها هؤلاء من وراء الفساد، إذ أنه مرض خطير إذ انتشر في مجتمع ما دمره لا محالة، هذا ما قال به غالبية الفقه، ونكتفي في هذا المقام بحصر أهم الآثار السلبية فيما يلي:

أ- إضعاف التدفقات الاستثمارية التي تسمح بنقل المهارات التكنولوجيا تراجع مستويات التنمية الاقتصادية: إن الفساد يقوض النمو الاقتصادي على المدى البعيد، فهو يضعف الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع كما يخلق جو من عدم الثقة، ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار.

كما يؤدي الفساد إلى تقليل الربح، لأن مدفوعات الفساد الكبيرة إنما تمثل عبئا إضافيا على المشروع وتزيد من تكاليفه، بل يعتبرها البعض ضريبة ضارة بالاستثمار. وقد أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997، أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين، وأن هناك علاقة سلبية بين تفشي

Cours en ligne/univ-Eltarf

الفساد ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي، فكلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار والعكس.

فعلى سبيل المثال على المستوى العالمي قد يؤدي الانخفاض البسيط في مستويات الفساد إلى زيادة الاستثمار في الاتصالات بحوالي 0,8 %. كما يضعف الفساد من التنمية الاقتصادية، بما يؤدي إليه من الهبوط بجودة البنية الأساسية، لأن جزء من الموارد التي كان ينبغي أن توجه إليه المشروعات العامة لإقامة بنية أساسية تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الاستهلاك الخاص للمتنفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المسؤوليات.

ب- **التوزيع غير العادل للدخل والثروة:** يرتبط هذا الأمر بتنامي الفساد، حيث يؤثر الفساد سلبا على نمو الدخل القومي، حيث يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم عدم زيادة القيمة المضافة إلى الدخل القومي؛ فالرشاوى والعمولات التي يدفعها أصحاب المشاريع للموظفين الإداريين، تعتبر نوعا من التكلفة، تضاف إلى قيمة السلعة والخدمات التي يعرضها هؤلاء، بحيث يتحملها المستهلك في نهاية المطاف، وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد.

مما يجعل المستهلك يدفع سعرا للسلعة أعلى من تكلفتها الحقيقية بسبب الريع الإضافي الذي يضطر إلى دفعه للحصول على السلعة أو المزية التي يحتكر الموظف تقديمها، وتتأثر الكفاءة الإنتاجية بأن جزءا هاما من السعر الذي يدفعه المستهلك لا يقدم إلى منتجي السلعة أو الخدمة أو إلى الحكومة، ولكن إلى وسيط يستحوذ على ريع إضافي بسبب موقعه في علاقة التبادل، في حين يستأثر أصحاب البنك بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية.

ويؤدي الفساد أيضا إلى ضياع واستنزاف وتبديد جزء كبير من الأموال والممتلكات نتيجة حصول رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب على الأشياء والعقود بأسعار أقل مما هي عليه (أسعار رمزية كالعقارات مثلا).

كما يدفع الفساد (الرشوة) الشركات إلى التخفي خارج القطاع الرسمي، ومن ثم يتسرب للدخل الوطني مقادير هائلة من المبالغ خارج القنوات الرسمية، ومنه حدوث تشوه في التوزيع داخل الاقتصاد، حتى وان كانت هذه المبالغ تجد طريقها إلى الدورة الاقتصادية عن طريق الإنفاق.

ج- **تأثير الفساد على ميزان المدفوعات:** يؤثر الفساد سلبا على الإنفاق العام من خلال تغيير وجهته الأساسية، فالحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلا إلى توجيه وصرف نفقاتها على مشروعات ووجوه إنفاق يسهل فيها الحصول على الرشوة والعمولات وإخفاؤها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو في إنتاجها أو شرائها كالإنفاق العسكري، حيث توجد علاقة قوية بين نسبة الإنفاق

cours en ligne/univ-Eltarf

العسكري والفساد، وذلك بسبب انعدام الرقابة على هذا النوع من الإنفاق، حيث يتسم بالسرية التامة من ناحية، وضخامة مدفوعاته، مما يسمح بالحصول على عمولات كبيرة من ناحية أخرى وفي مقابل هذا يقل الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية نظرا لانخفاض عائد الفساد فيها.

وهذا ما يؤدي إلى خسارة الاقتصاد وضياع موارد الدولة، الأمر الذي يزيد من تراكم الديون المحلية، واستمرار العجز في الميزانية العامة وتسهم ضآلة الموارد المالية للدولة في خفض الإنفاق العام الذي يمس قطاعات حيوية كالإسكان والصحة والتعليم ...وقد يدفع الوضع إلى الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض الداخلي أو الخارجي وما ينجم عن ذلك من تزايد حجم الديون وفوائدها.

د- التحايل على الضرائب والرسوم الجمركية: يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة، خاصة الضرائب والرسوم الجمركية، حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى دفع الرشاوى والعمولات لمفتشي الضرائب والجمارك حتى يستفيدوا من معاملة خاصة، تصل إلى حد خفض قيمة التزاماتهم الضريبية أو حتى التهرب الكامل من دفع الضرائب والرسوم في بعض الحالات.

هذا بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها بين الحين والآخر، ما يجعل الحكومات تخسر دخولا ضخمة من الإيرادات المالية المستحقة لخزينة الدولة، بسبب الرشاوى التي يتقاضاها موظفو الدولة حتى يتجاهلوا جزء من الإنتاج أو الدخل أو الواردات في تقييمهم للضرائب المستحقة على هذه الأنشطة الاقتصادية.

ه- علاقة الفساد بالجريمة المنظمة: إن استشراء الفساد في الدولة وأجهزتها ما يؤدي تدريجيا إلى التخلي عن القواعد والإجراءات الرسمية والقانونية في المعاملات لتحل محلها القواعد غير الرسمية القائمة على الرشوة والمحسوبية والموالاة والمحاباة، فتتعطل بذلك القوانين وتنتهك الإجراءات، ما يساهم في انتشار الجريمة المنظمة كظهور جرائم غسيل الأموال نتيجة لمحاولة الفاسدين إخفاء متحصلات جرائم من أعين الأجهزة الأمنية.

وظهور الإرهاب المنظم من أصحاب رؤوس الأموال غير المشروعة، وسيطرته على مفاصل الأحزاب الحاكمة من خلال تمويل الحملات الانتخابية، وحتى الحصول على الحصانة البرلمانية من خلال اكتساحهم مقاعد البرلمان بانتخابات مزورة وشراء أصوات الناخبين، وهذا يجعلهم في موضع سيطرة ويصبون الموجه الرئيسي لسياسات الدولة، ويصبح ولاء الموظفين العموميين لخدمة هؤلاء والحزب الحاكم خوفا على وظائفهم.

انتهى في: 2024/03/14

أ/ كريمـــة أمزيـــان

../.. يتبـــــع

cours en ligne/univ-Eltarf